او الدال على الحدث بقرينة ذكر العامل في التعريف والفعل بل هو
هنا وكونه تكلفا عند عدمها وللتنبيه على هذا لم يقل عامله
مع كونه اظهر ولم يكتف برجوع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل
ان يرجع الى المفعول المطلق لقيام قرينة اذ لا حذف بدونها
الا نسيا اما جوازا نحو خير مقدم لمن قدم اي قدمت قدوما
خير مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا اي اض ايضا اي عاد
ثم غلب في معنى مثل ما سبق ويجوز تقديمه اي المفعول المطلق
او اسم ما فعله على عامله لو للنوع او العدد واما لو للتاكيد
فلا لان حق المؤكد التاخير كذا في الامتحان ولا يلزم اي المفعول
المطلق لعامل كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب
في غير المصدر مع انهما سيان وكونها مقتضى النسبة التي هي داخلة
في مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر وان فاعلية الفاعل بقيام
مدلوله به لان العامل يدل وضعا على ما يدل عليه بخلاف الفاعل
فانه لم يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فافترقا اذ اللازم
من نفي اللزوم جواز تركه لا مساواته لذكره كما زعم البعض بل يكون
كون الذكر اولى ليفيد فائدة والا كان ذكره عبثا المنصوب
الثاني المفعول به قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل

المتعدي

اشارة الى الجواب عن اعتراض الفاضل العصام بانه لو كان كذلك لما جاز حذفها وهو جائز كثير بل انكر هذا كلامه وحذف الموصول بدون
الصلة قليل في السعة على انه يلزم ح بقاء الضمير بلا مرجع وتفصيل الجواب ان كون اللام موصولا وطلب الضمير مرجعا انما هما قبل النقل لا بعده
اذ ح يصير المجموع اسما للمنقول اليه وقد صرح ذلك الفاضل في بحث المعرفة ان المنقول اذا كان صفة او مصدرا فقد يجرد عن اللام كنابغة
في النابغة ثم انه قال بعد اعتراضه المذكور فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف اي شيء مفعول به واللام ليس بموصول لعدم قصد
الحدوث بالصفة اقول فيه انه لو سلم انما يسلم بعد النقل لا قبله فافهم

المتعدي عليه ايضا بخلاف غيره وهو في اللغة الذي الصق به
الفعل وبه نائب الفاعل وضمير عائد الى اللام ذكره في الامتحان
وفي الاصطلاح اسم ما وقع عليه اي تعلق به حسا او عقلا لان
هو في هذا المعنى وان كان مجازا لكن صار بالغلبة والاشتهار
كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او
بها بقرينة التقسيم فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت زيدا اذ
معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه ولا سقوط للشيء على
على زيد لوجود التعلق به عقلا فعل الفاعل اي حدثه القائم
به والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب
ولو محلا فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما جمعا في مثل
اعطى زيد درهما اذ زيد لا يدخل في الجنس حتى يحتاج الى
اخراجه ويصدق على درهما اسم منصوب وقع على مدلوله
فعل محذوف الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة
فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كونه وما ضرب زيد عمرا الوجود
الدلالة عليه عبارة او الالم يفد النفي فيفيد وهو على قسمين
عام للازم والمتعدي وهو المجرور بالحرف سوى في
واللام وما بمعناها اذ مدخول الاول مفعول فيه